لفظ النكارة عند ابن عدي الجرجاني دراسة تطبيقية على كتابه الكامل، ومسلك المتقدمين والمتأخرين فيه

إعداد

د. زينب حسن الصافي أحمد

أ.مساعد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب "بخميس مشيط " جامعة الملك خالد

ملخص البحث

أن معرفة علوم الحديث والوقوف على مفاهيمها عند علماء الحديث والوقوف على مفاهيمها عند علماء الحديث من الأمور الهامة التي تشغل الباحثين ، ومن هذه المفاهيم التي تلفت نظر الباحثين " لفظ النكارة " واطلاقه بكثرة عند علماء الحديث لذلك جاءت دراسة هذا اللفظ عن امام كبير من أئمة الجرح والتعديل ألا هو ابن عدي الجرجاني من خلال كتابه الكامل في ضعفاء الرجال وهي دراسة علمية تطبيقية امتازت بضرب الأمثال وقد توصل الباحث إلى أنه لفظ واسع عند ابن عدي ليست لفظ خاص كما ذكر في كتب مصطلح المتأخرين .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله و أصحابه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان لهم إلى يوم الدين أما بعد :

فهذا بحث متخصص في علوم السنة النبوية و أن علوم الحديث النبوي من أشرف العلوم، وذلك لأنها بيان طريق خير الخلق صلى الله عليه وسلم ، كما أنها وسيلة لكل علم شرعي، ومن أهم علوم الحديث علم الجرح والتعديل، الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث عدالتهم وضبطهم ومن حيث غفلتهم ونسيانهم و كذبهم.

فإن معرفة اصطلاحات علوم الحديث والوقوف عليها عند المتقدمين من الأمور الهامة التي تشغل الباحثين، ومن هذه المصطلحات التي تلفت نظر الباحث مصطلح الحديث المنكر، واطلاقه بكثرة عند المتقدمين و أن الحديث المنكر، واطلاقه بكثرة عند المتقدمين وأن الحدي المنكر هو ما خالف فيه الضعيف الثقة، ولكن عندما تنظر في كتب الأوائل تجد أحاديث بأسانيد مسلسلة بالرواة الثقات ، يصفونها بالنكارة كذلك .

وهذا ما جعل الباحث يختار هذا الموضوع الدقيق واختار أن يكون البحث محصور في كتاب واحد ، خشية الاطالة والقدرة على الاستيعاب لذلك كان موضوع البحث (لفظ النكارة عند ابن عدي الجرجاني في كتابه الكامل) .

الامام ابن عدي الجرجاني شهرته تغني عنه، لذلك لا أطيل البحث بالترجمة له واكتفي (بمعرفة لفظ النكارة في كتابه)

أهداف البحث :

- **الوقوف على مصطلحات علوم الحديث عند المتقدمين و معرفة لفظ النكارة من خلال الدراسة التطبيقية .**
- **معرفة الفرق بين منكر الحديث ، وله مناكير ، ودلالة المنكر عند ابن عدي الجرجاني .**

منهج البحث :

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الاستقراء ، ويمكن

خطة الدراسة :

المبحث الأول : الدراسة النظرية لفظ المنكر .

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لفظ النكارة عند ابن عدي الجرجاني في كتابه الكامل .

المبحث الثالث : مسلك بعض المتقدمين والمتأخرين في المنكر .

المبحث الأول

الدراسة النظرية للفظ النكارة

المنكر في اللغة :

والمنكر: واحد المناكر، والنكير و الإنكار: تغيير المنكر والنكر: المنكر، قال الله تعالى: (لقد جئت شيئا نكرا) ، وكانوا أتونى بشيء نكر ، والنكراء مثله، والنكارة : الدهاء، وكذلك النكر بالضم، يقال للرجل إذا كان فطنا منكرا: ما أشد نكره ، ونكره أيضا بالفتح ، وقد نكر الأمر بالضم، أي صعب ، واشتد، والانكار: الجحود[1] ، والمنكر من الأمر: خلاف المعروف ، والجمع: مناكير.[2]

---

1 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت،ط4، 1407 هـ - 1987 م837/2 .

2المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي تحقيق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1، 1421 هـ - 2000 م 804/6 .

و المنكر في الحديث، وهو ضد المعروف ، وكل ما قبحه الشرع ، وحرمه، وكرهه فهو منكر، يقال: أنكر الشيء ينكره إنكارا، فهو منكر، ونكره ينكره[1] .المنكر : وكل ما نفرت منه، وكرهته فهو منكر.[2]

المنكر اصطلاحاً:

اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف المنكر، حتى يكاد يشتبه أمره لدى الناظر، والتحقيق الذي يتبين بالبحث أن ذلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف مقصد كل طائفة منهم من استعمال هذا الاصطلاح، وقد وجدنا بالبحث في ذلك مسلكين للعلماء نفصلهما فيما يلي:[3]

المسلك الأول: اطلاق المنكر على نوع خاص من المخالفة وهو: ما رواه الضعيف مخالفا للثقة ، وهذا القسم يقع في مقابلة المعروف ، والمعروف هو: حديث الثقة الذي خالف رواية الضعيف.

وعلى هذا كثير من المحدثين ، وهو الذي استقر عليه هذا الاصطلاح عند المتأخرين، وعليه جرى الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها.

المسلك الثاني : التوسع في إطلاق المنكر وأنه: ما تفرد به راويه، خالف أو لم يخالف ، ولو كان ثقة، وهذا يشمل صورا متعددة ، اطلق المحدثون على كل منها "منكر" وهو مسلك كثير من المتقدمين، وهذه أمثلة مما وجدناه عنهم : هذا خلط بين إطلاق : منكر

1 البداية والنهاية : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ، تحقيق: علي شيري ، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، ط1، 1408، هـ - 1988 م ، 115/5.

2 الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، أبو البقاء الحنفي ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت 804/1.

3 منهج النقد في علوم الحديث : الدكتور نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية ، ط3، 1401 هـ - 1981 م430/1.

الحديث ، وبين إطلاق : له مناكير؛ أي : أحاديث تفرد بها، وهما ليسا بمعنى واحد؛ إذ: منكر الحديث تضعيف للراوي ، أما له مناكير فليس تضعيفا.[1]

وقال السخاوي : وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته ، وينتهى إلى أن يقال فيه: منكر الحديث ; لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة ، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة ، وهو ممن اتفق عليه. وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: "إنما الأعمال بالنيات" .[2]

وقال الحافظ ابن حجر: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له"[3]. وقال أيضاً: "أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة".[4]

قال أحمد : روى مناكير قلت احتج به الأئمة كلهم وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة .[5]

قال أبي بكر أحمد بن هارون البَردِيجي الحافظ المنكر " هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يُعرَف متنُه من غير روايته: لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر.[6]

---

1 نزهة النظر في توضيح نخبة : الرحيلي 113/1.

2فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، السخاوي 130/2، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: 1402هـ/1982م 200/2.

3 أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية ، لسعدي بن مهدي الهاشمي ، 200/2.

4فتح الباري لابن حجر 392/1.

5كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري : محمد الخضر الجكني الشنقيطي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1415 هـ - 1995 م475/1 ، فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني 392/1.

6مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ص244.

فأطلق " البرديجي " ذلك ولم يفصل. وإطلاقُ الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث .

وفهم ابن الصلاح من كلام أبوبكر البرديجي أنه يطلق النكارة على مطلق التفرد .

وقال زين الدين الدمشقي : لم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث ، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً [1]

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر ،كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار، عن

عن ابن عمر، عن النبي (ص) [2]: في النهي عن بيع الولاء وهبته.....

قال الذهبي "ما كل من روى المناكير يضعف" .[3]

قال السخاوي : وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي ; لكونه روى حديثا واحدا. ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري من الميزان : قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة ، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث.[4]

---

1 شرح علل الترمذي : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي، الحنبلي تحقيق : نور الدين عتر ، الناشر دار السلام للطباعة و النشر والتوزيع والترجمة ، ط3، 1436هـ - 2016م 653/2 .

2 علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 107)

3ميزان الاعتدال في نقد الرجال : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ط1، 1382 هـ - 1963 م118/1.

4 فتح المغيث بشرح ألفية الحديث : شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: : علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة – مصر ، ط1، 1424هـ / 2003م 130/2.

قلت : وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء .

قال الحاكم : قلت للدارقطني : سليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة.[1]

قد نوزع في إفراده بنوع وكلامهم يقتضي أنه الحديث الذي انفرد به الراوي مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان أو انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد لكن هذا التفرد نازل عن درجة الحافظ الضابط يعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذ فلم يحتج لإفراده. [2]

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي: المنكر هو الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر. قال ابن الصلاح: فأطلق البرديجي ذلك، ولم يفصل قال: وإطلاق الحكم على التفرد بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث. قال: والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ، قال: وعند هذا نقول.[3]

تعريف المنكر وأنواعه ، والمنكر الحديث الفرد وهو الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه، فلا متابع له فيه، بل ولا شاهد، كذا الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون (البرديجي أطلق، والصواب في التخريج) يعني المروي كذلك إجراء تفصيل لدى أي: عند الشذوذ مر بحيث يكون أيضا على قسمين.

1 سؤالات الحاكم للدارقطني : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض ،ط1، 1404 – 1984ص: 217

2 النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: أبو عبد الله بدر الدين الزركشي ، تحقيق : زين العابدين بن محمد بلا فريج ، الناشر: أضواء السلف – الرياض ، ط1، 1419هـ – 1998م.2/155

3 شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن إبراهيم العراقي ، تحقيق : عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط1، 1423 هـ – 2002 م، 1/251.

فهو أي : المنكر بمعناه أي: الشاذ كذا الشيخ ابن الصلاح ذكر من غير تمييز بينهما، وأما جمع الذهبي بينهما في حكمه على بعض الأحاديث فيحتمل أن يكون لعدم الفرق بينهما ، ويحتمل غيره ، وقد حقق شيخنا التمييز بجهة اختلافهما في مراتب الرواة، فالصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد، ولم يكن عنده. [1]

إن الصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في المقبول فهذا أحد قسمي الشاذ فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشذ في شذوذه وربما سماه بعضهم منكرا وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشائخه خاصة أو نحوهم ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده بما لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر وهو الذي يوجد إطلاق المنكر لكثير من المحدثين كأحمد والنسائي وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني من المنكر فالحاصل أن كلا من الشاذ والمنكر قسمان يجتمعان في مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط والمنكر راويه ضعيف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك إلى أن جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى وخصه بمخالفة الضعيف فقال: " وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث" . [2]

وقال: "إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له المنكر، وعرف بهذا أنّ بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من جهه لأن بينهما اجتماعاً في

1فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، السخاوي 249/1.

2 عون المعبود وحاشية ابن القيم ، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، العظيم آبادي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط2، 1415 هـ ،.1/236

اشتراط المخالفة و افتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما" .[1]

قال أبو حاتم : وهو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا، وهو المعروف .[2]

وقال: " وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشئ لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلاً منهما يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة".[3]

وسار على تعريف الحافظ ابن حجر ، الحافظ السخاوي، والسيوطي، وهكذا نجد أن للفظ الحديث المنكر عند أهل المصطلح مذاهب عدة :" فبعضهم أراد به: ما تفرد به الراوي مطلقاً ، وبعضهم أراد به ما تفرد به الراوي مع المخالفة مرادف للشاذ وبعضهم: أراد به ما تفرد به الضعيف. وبعضهم: أراد به ما خالف به الضعيف للثقة أو الثقات".

من خلال الاستقراء لمنهج الأئمة المتقدمين يظهر بجلاء أن الأحاديث المنكرة هي الأحاديث التي يخطئ فيها الراوي؛ في إسنادها أو متنها، سواء أكان هذا الراوي ثقة أم صدوقاً، أم ضعيفاً، أم متروكاً؛ وأنّ النكارة تطلق على تفرد الضعيف ، أو على ما يرويه المتروك مطلقاً.[4]

فالرواة ثقاتٍ كانوا أم غير ثقاتٍ لا يحكم على أحدهم أنه منكر الحديث أو على روايته أنها منكرة إلا إذا عرضت روايته على روايات الثقات فإن وافقتها فهي مقبولة

1النكت على ابن الصلاح ، للزركشي 2/ 675 ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت عتر ص73.

2نزهة النظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، الناشر: مطبعة سفير بالرياض ، ط1، 1422هـ ص52.

3النكت ، للزركشي 675/2.

4الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة وصلتها بمنكر الحديث ، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي الناشر: منشور في مجلة كلية العلوم الإنسانية والاقتصادية في جامعة الأنبار/ العدد6/ 2005م ، ص3.

وراويها ثقة لا يخالف، وإن لم تكد توافق فهي غرائب منكرة بيد أن راويها يكون من رواة الاختبار ممن يختبر حديثه فإن كثر عليه ذلك حتى وقد فرق المعلمي اليماني بين : "يروي المناكير " و" في حديثه مناكير " فقال: "وبين العبارتين فرق عظيم، " يروي المناكير": يقال في الذي يروي ما سمعه مما فيه نكارة ولا ذنب له في النكارة ، بل الحمل فيها على من فوقه فالمعنى أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقي، الذين لا يحدثون مما سمعوا ألا بما لا نكارة فيه ومعلوم أن هذا ليس بجرح وقولهم : " في حديثه مناكير" كثيرا ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزما أو احتمالا فلا يكون ثقة ".[1]

وهكذا تجدك أمام هذا الإشكال، والسبب : هو أن الأحكام لم تبن على استقراء علمي تام في كتب المتقدمين، وأقصى ما صنع هو دراسة نماذج فقط، وهذا لا يدفع الإشكال لأنه أما أن يكون من قبيل الاستثناء، أو من قبيل تعدد وجهات النظر في الراوي الواحد .[2]

ومن خلال هذا المنهج ،أعني الاستقراء التطبيقي، خرج الدكتور محمد حوى بنتيجة تتعلق بمنهجية الإمام البخاري في مراده من هذه المصطلحات : أنه " لا يرى كبير فرق في التعبير بين العبارتين ".[3]

وقد قام عبد السلام أحمد أبو سمحة بدراسة هذه المصطلحات وقسمها تقسيما جيدا، مبنيا على قواعد استقرائية، أغنتني عن الإعادة، وهي على نحو آتي:[4]

1 - الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة، الدالة على عدم غلبة المناكير على حديث الراوي، وهي كقولهم: "تعرف وتنكر، روى مناكير، في حديثه مناكير، له ما ينكر، حدث

1الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة وصلتها بمنكر الحديث: أبو ذر عبد القادر المحمدي ، منشور في مجلة كلية العلوم الإنسانية والاقتصادية في جامعة الأنبار/ العدد6/ 2005م ، ص3.

2منهج البخاري في الجرح والتعديل، محمد حوى ص 455، أقوال الإمام الترمذي قي الرجال، د. عداب بن محمود الحمش ، الناشر : دار الفتح للدراسات والنشر ، الأردن ، عمان ، ط1 ، 1423-2003م ، ص 699.

3طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني ، الناشر: المكتب الإسلامي ، ط2، 1406 هـ - 1986، 47. أنظر منهج البخاري في الجرح والتعديل، محمد حوى ، دار النور المبين للدراسات والنشر ص 455 .

4الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة وصلتها بـ منكر الحديث ، أبو ذر عبد القادر المحمدي ، ص6.

بمناكير، يحدث بمناكير، يروي المناكير عن المشاهير، في حديثه بعض النكارة، حديثه عن فلان منكرا، يأتي بالمناكير عن فلان ".

2 - الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة، الدالة على غلبة المناكير على حديث الراوي ، كقولهم: "منكر الحديث، حديثه منكر، أحاديثه مناكير، عامة حديثه مناكير، صاحب مناكير".

3 - الألفاظ غير المصرحة بلفظ النكارة ، الدالة على وقوع المناكير في حديث الراوي بقرينة الألفاظ، كقولهم: " لا يتابع، حديثه لا يشبه أحاديث الثقات، أحاديثه غير محفوظة، الألفاظ التي تنص على مخالفة الراوي، أو على التفرد والغرابة ".

قلت: وهذا التقسيم وأن كان جيدا، وهو محاولة للتوفيق بين التعارض في الأقوال، إلا أنه مبني على دراسة نماذج، وإطلاق الحكم في مثل هذه يحتاج إلي استقراء تام، أو قريب من التام، ولبيانه أقول: قد مثل زميلنا لكل إطلاق بمثال، أو أكثر، ثم صدر الحكم على أساسها، ولما كانت هذه الأمثلة غير استقصائية كانت منقوضة بأمثلة أخرى؟

فمثلا: أورد في الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة، الدالة على عدم غلبة المناكير على حديث الراوي، وهي كقولهم: "تعرف وتنكر، روى مناكير "، فعدّ قولهم: "روى مناكير"، من الألفاظ التي لا تدل على غلبة النكارة في حديث المحدث، ومثل لها بمثال: "الحديث المنكر.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية للفظ النكارة عند ابن عدي الجرجاني في كتابه الكامل

واستعمل العلماء لفظ النكارة على ألفاظ عدة :

اختلف أهل المصطلح في لفظة "يروي المناكير، تعرف وتنكر، له مناكير، صاحب مناكير، عامة أحاديثه مناكير، يحدث بمناكير، في حديثه بعض النكارة .... الخ. هل هي مرادفة لمصطلح منكر الحديث أو هي مصطلحات مختلفة؟[1]

1 الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة وصلتها بـمنكر الحديث ، أبو ذر عبد القادر المحمدي ، ص4 .

فأقول: لقد عدها الحافظ السخاوي في مرتبة واحدة، وهي المرتبة الخامسة من بين مراتبه الست في الجرح، وعدها الحافظ العراقي في المرتبة الرابعة من بين خمس مراتب في الجرح، وهذا يعني أن صاحب هذا اللفظ لا يسقط بالكلية، بل هو في مرتبة الاعتبار في المتابعات والشواهد .[1]

وقال ابن دقيق العيد: " قولهم روى مناكير لا تقتضي ترك حديثه حتى تكثر المناكير في روايته وتنتهي إلى أن يقال فيه: " منكر الحديث " لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، وإليه المرجع في حديث إنما الأعمال بالنيات ".[2]

وكذلك قولهم: "يروي المناكير، أو في حديثه نكارة ".[3]

وكذلك عند قولهم هذا حديث منكر لا يعني أن راويه غير ثقة ، فكثير ما يطلقون لفظ النكارة على مجرد التفرد ، وكذلك عندما يقال فلان يروي مناكير أو أحاديثه منكرة ونحو ذلك فلا نظن أنه ضعيف .

وقد يعبر عن المخالفة بالنكرة، فيقول: أحاديثه مناكير، أو عامة ما يرويه مناكير، أو عامة أحاديثه مناكير إما إسناداً وإما متناً، أو منكر الحديث عن الثقات ، أو يروي عن الثقات المناكير أو حدث عن الثقات بعجائب، أو يروي المناكير عن الثقات والضعفاء، أو منكر الحديث ، أو منكر الحديث إسناداً ومتنا ، وقد يصرح بأنه يعني بالإنكار مخالفة الرواة الآخرين، فيقول مثلاً: منكر الحديث ، عامة ما يرويه عمن يرويه ما لا يتابع عليه ، أو منكر الحديث ، لا يتابعه الثقات عليها، أو منكر الحديث يأتي بمتون ولها

1فتح المغيث بشرح الفية الحديث : شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق: علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة – مصر ، ط1، 1424هـ / 2003م،.1/372

2فتح المغيث بشرح الفية الحديث ، السخاوي 401/1.

3الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة وصلتها بمنكر الحديث ، أبو ذر عبد القادر محمدي ، ص4.

أسانيد لا يتابعه عليها أحد، وقد يصف أحاديثه المنكرة التي يرويها مخالفاً لغيره من الرواة بالبطلان أو الغرابة، فيقول: الأحاديث التي يرويها بواطيل كلها، أو يروي البواطيل ، أو أحاديثه بواطيل لا أصل لها، أو حدث عن الثقات بالبواطيل، أو أحاديثه غرائب ، أو أحاديثه شبه الغرائب، أو عامة ما يرويه إفرادات وغرائب .

وقد يعبر عن المخالفة والنكرة بعدم الحفظ فيقول: أحاديثه غير محفوظة ، أو عامة روايته غير محفوظة، أو، حديثه ليس بمحفوظ، وقد يصرح بأن عدم الحفظ يعني الإنكار، فيقول: منكر الحديث ، ثم يقول: أحاديثه غير محفوظة ، أو يقول: رواياته عمن روى ليست بمحفوظة، وعامتها مناكير، أو أحاديثه كلها غير محفوظة، وهو منكر الحديث .

أبو ذر عبد القادر المحمدي يقرر أن الأئمة يفرقون بين قولهم: منكر الحديث ، وبين قولهم: يروي المناكير، ثم ساق أقوال الأئمة التي قد يؤيد ظاهرها منحاه، ثم قال:" يجب عليك أن تتثبت، وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحل الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه، فلا يلزم أن يكون الراوي ممن يحتج به، وأن تفرق بين روى المناكير، أو يروي المناكير أو في حديثه نكارة ، ونحو ذلك، وبين قولهم : منكر الحديث ، ونحو ذلك ، بأن العبارة الأولى لا تقدح الراوي قدحا يعتد به، والأخرى تجرحه جرحا معتدا به ".[1]

منكر الحديث فليتنبه للفرق بين قولهم منكر الحديث وروى مناكير وقال في الإمام من يقال فيه منكر الحديث ليس كمن يقال فيه روى أحاديث منكرة لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائما وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي يروي أحاديث منكرة وقد اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث إنما الأعمال بالنيات [2]

1الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة وصلتها بـمنكر الحديث ، أبو ذر عبد القادر المحمدي ، ص5.

2 النكت على مقدمة ابن الصلاح ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ،تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج ، الناشر: أضواء السلف – الرياض ،ط1، 1419هـ – 1998م ، 436/3 .

ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث ، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل : أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة ، أو عن التابعين ، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث ، وهو متن الحديث ، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً.

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر[1]

أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سمرة، أبو سمرة :

كوفي، ليس بالمعروف، وله أحاديث مناكير.[2]

وذكره ابن حبان[3] وسماه : أحمد بن سمرة من ولد سمرة بن جندب و قال: من أهل الكوفة يروي عن الثقات الأوابد والطامات لا يحل الاحتجاج به بحال روى عن شريك بن عبد الله عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال علي خير البرية حدثناه محمد بن يعقوب الخطيب بالأهواز ثنا معمر بن سهل الأهوازي ثنا أبو سمرة احمد بن سمرة ثنا شريك .

قال الدارقطني[4] : وهم ابن حبان في نسبه وإنما إنما هو أحمد بن سلمة بن خالد بن جابر بن سمرة.

---

1 شرح علل الترمذي : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، تحقيق : نور الدين عتر الناشر دار السلام للطباعة و النشر والتوزيع والترجمة ، ط3، 1436هـ - 2016م 653/2 .

2 الكامل في ضعفاء الرجال : أبو أحمد بن عدي الجرجاني ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض ، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة ، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان ،ط1، 1418هـ - 1997م 277/1.

3 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب ،ط1، 1396هـ ،140/1.

4 موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله : مجموعة من المؤلفين محمد مهدي المسلمي وآخرون، ط1، 2001 م ،

الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان ، 65/1.

أحمد بن سالم بن خالد بن جابر بن سمرة، أبو سمرة:[1]أحمد بن سمرة، هو ابن سالم: نسب إلى جده ، له عجائب.

وقال فيه ابن حجر في كتابه لسان الميزان[2]: قال ابن عدي: أحمد بن سالم بن خالد بن جابر والله أعلم بالصواب، وما رأيت في كتاب ابن حبان ما نقله عنه بل فيه: كان يروي عن الثقات الأوابد والطامات لا يحل الاحتجاج به بحال.

أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي.: [3]

حدث بأحاديث مناكير عن الثقات، وحدث بنسخ عن الثقات بعجائب[4]

وقال عبيد الكشوري : هو فينا كالواقدي فيكم

وقال الداقطني : متروك

وقال أبو حاتم: كذاب .[5]

حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال قدم علينا وكان كذابا وكتبت عنه ولا أحدث عنه.[6]

1 ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي
تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري ، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، ط2، 1387 هـ - 1967 م ص5 .

2لسان الميزان أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط2، 1390هـ /1971م..1/466

3 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي277/1.

4 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 293/1 ، ديوان الضعفاء ، شمس الدين الذهبي ، ص 8.

5تاريخ الإسلام : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تحقيق : الدكتور بشار عوّاد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، ط1، 2003 م 35/6.

6 الجرح والتعديل : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم ، ، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط1، 1271 هـ - 1952 م ، 71/2.

قال الشيخ الأصبهاني : وله أحاديث منكرات ، وكتب بأصبهان ، عن إسماعيل بن عمر البجلي، رأيت عنده، عن إسماعيل أحاديث كثيرة، ومن غرائب حديثه. [1]

أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي: عن جده، قال ابن صاعد: كذاب حدث بأحاديث مناكير عن الثقات ، وحدث بنسخ عن الثقات بعجائب.[2]

هنا صرح بلفظ النكارة لكنها دالة على عدم غلبة المناكير في حديث الراوي

إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري :

ضعيف جدا، حدث عن شعبة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم من الثقات بالبوا طيل.[3]

قال العقيلي في الضعفاء : يحدث عن الثقات بالبواطيل.[4]

إبراهيم بن البراء من ولد النضر بن أنس بن مالك شيخ كان يدور بالشام ويحدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات وعن الضعفاء والمجاهيل بالأشياء المناكير. [5]

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن ناجية، قال: حدثنا سالم بن عبد الصمد، حدثنا إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك، عن حماد بن زيد، عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نور في مساجدنا نورا، نور الله عز وجل له بذلك النور نورا في قبره، يوديه إلى الجنة، ومن أراح فيه رائحة طيبة أدخل الله عز وجل عليه في قبره من روح الجنة ، قال الشيخ:

1طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها : أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني ، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط2، 1412 – 1992، 75/3 .

2 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 293/1 ، ديوان الضعفاء ، شمس الدين الذهبي ، ص 8 .

3 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، 411/1.

4الضعفاء الكبير : أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي ، ، الناشر: دار المكتبة العلمية ، بيروت ، ط1، 1404هـ – 1984م ، 45/1.

5المجروحين : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ، أبو حاتم، الدارمي، البُستي : تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، الناشر: دار الوعي – حلب، ط1، 1396هـ ، 117/1.

وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدا، وهو متروك الحديث .[1]

أطلق الإمام بن عدي الجرجاني على هذا الراوي يروي الحديث الموضوع أو اختلاقه وروايته عن الحمادين منهم بالوضع .

إسحاق بن أبي يحيى الكعبي : حدث عن جماعة من الثقات مناكير ، إسحاق بن أبي يحيى الكعبي، هالك ، يأتي بالمناكير عن الإثبات.[2]

إسحاق بن أبي يحيى الكعبي ، قال الدارقطني: منكر الحديث .[3]

قال الشيخ : وهذان الحديثان بإسناديهما منكران ، ليس يرويها إلا إسحاق هذا، ولم أر لإسحاق بن أبي يحيى من الحديث إلا مقدار عشرة ، أو أقل ومقدار ما رأيته مناكير.[4]

قال الذهبي : هالك يأتي بالمناكير عن الإثبات[5]

إسحاق بن أبي يحيى الكعبي يروى عن بن جريج روى عنه علي بن معبد ينفرد عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات ويأتي عن الأئمة المرضيين ما هو من حديث الضعفاء والكذابين لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية.[6]

وقال الذهب كذلك في المغني في الضعفاء عنه ، وغيره ضعفوه وبعضهم تركه .[7]

---

1 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، 411/1.

2ميزان الاعتدال ميزان الاعتدال في نقد الرجال: : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، ط1، 1382 هـ - 1963 م ،.1/205

3الجامع في الجرح والتعديل : السيد أبو المعاطي النّوري ، عالم الكتب، بيروت – لبنان ، ط1، 1412 هـ - 1992 م 65/1، الضعفاء والمتروكون ، الدارقطني 96.

4 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 550/1.

5 لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني ، 380/1 .

6 المجروحين ، لابن حبان 137/1.

7المغني في الضعفاء : شمس الدين بن قَايْماز الذهبي ، تحقيق : نور الدين عتر 75/1.

لم يصرح الحافظ ابن عدي بلفظ النكارة انما دل عليها بقرينة وقد أطلق ابن عدي هنا على مخالفة الثقات

الحسن بن عبد الله الثقفي الكوفي :

ليس بمعروف يروي عنه بن بكير منكر الحديث.[1]

الحسن بن عبد الله الثقفي: عن أبي داود، منكر الحديث، مجهول.[2]

الحسن بن عبد الله الثقفي ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، وعنه يحيى بن بكير، منكر الحديث.[3]

و أحياناً يطلق بن عدي لفظ المنكر على الراوي المجهول كما ذكر هنا دل عدم غلبة النكارة على حديثه و قد صرح بها ودل هذا على لفظ المنكر في الحسن بن عبد الله الثقفي الكوفي يدل على الجهالة .

الحسين بن عبد الغفار بن عمر: بمصر أبو علي الأزدي ،كتبت عنه بمصر في الرحلتين جميعا إلى مصر، حدثنا عن سعيد بن عفير، وعبد العزيز بن مقلاص وغيرهما من كبار شيوخ مصر ولم يكن سنه يحتمل لقاءهم وقد حدث بأحاديث مناكير.[4]

الحسن بن غفير المصري العطار وقيل اسمه: الحسين بن عبد الغفار بن عمرو أبو علي الأزدي عن يوسف بن عدي، وغيره.[5]

قال أبو سعيد بن يونس : كذاب يضع الحديث ، الحسين بن عبد الغفار بن عمرو أبو علي الأزدي المصري.

- **قال الدارقطني : متروك .**

---

1 **الكامل في ضعفاء الرجال** 167/3.

2 **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري ، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، ط2، 1387 هـ - 1967 مص82 .**

3 **لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني** ، 62/3.

4 **الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي** 244/3.

5 **لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني.** 3/102

قال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: حدثنا عن جماعة لم يحتمل سنه لقاؤهم، وله مناكير.[1]

وقد صرح هنا بالنكارة ولكن يدل على عدم غلبة النكارة على حديثه .

خالد بن عمرو القرشي السعيدي : كوفي ، يكنى أبا سعيد ، وقيل: أبو سعد، روى عن الليث بن سعد وغيره أحاديث مناكير.[2]

وقال البخاري في التاريخ الكبير: منكر الحديث.[3]

قال أحمد: ليس بثقة.[4]

وقال صالح جزرة : يضع الحديث ، وضرب أبو زرعة على حديثه.[5]

خالد بن عمرو القرشي الأموي السعدي: عن شعبة، والليث: قال أحمد: ليس بثقة، وقال صالح جزرة: يضع الحديث.

زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : مولى عمر بن الخطاب مديني ، منكر الحديث.[6]

قال ابن حبان في المجروحين : منكر الحديث جدًّا.[7]

- قال الدارقطني : منكر الحديث .[8]

زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب .

---

1 ميزان الاعتدال : الذهبي 540/1.

2 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 455/3.

3 التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان ، 164/3.

4 ميزان الاعتدال ، الذهبي 635/1.

5 ديوان الضعفاء ص: 114.

6 الكامل في ضعفاء الرجال ، ان عدي 164/4 .

7 المجروحين ، ابن حبان ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع ، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ – 2000 م 389/8.

8 موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله: محمد مهدي المسلمي، وآخرون، ط1،2001م الناشر: عالم عالم الكتب للنشر والتوزيع-بيروت، لبنان، 273/1، الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب ط1، 1396هـ..230

قال البخاري : منكر الحديث[1]. وقال: مدني منكر[2]. وقال: عنده مناكير.[3]

وذكره أبو زرعة الرازي[4] في أسامي الضعفاء .

وقال البزار : لين الحديث .[5]

وقال الدارقطني: منكر الحديث .[6]

زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، قال البخاري: منكر الحديث، وذكر ابن عدي له حديثين ، حدث عنه إبراهيم بن المنذر، وابن أبي أويس ،وذكره العقيلي، وابن الجارود في الضعفاء.[7]

سليم بن عثمان الفوزي الحمصي، يكنى أبا عثمان ، روى عن محمد بن زياد الألهاني مناكير.[8]

سلمة بن أحمد بن سليم بن عثمان الفوزي الحمصي، سبط الخطاب بن عثمان الفوزي وابن ابن أخيه.

روى عن: جده لأمه الخطاب بن عثمان الفوزي ، روى عنه: النسائي، وقال : لا بأس به، وأبو القاسم الطبراني.[9]

1الجامع في الجرح والتعديل: مع وترتيب: السيد أبو المعاطي النّوري وآخرون، الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م، 276/1، الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين ، الناشر: مكتبة ابن عباس ، ط1 ، 1426هـ/2005مـ ، ص126.

2التاريخ الكبير : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ،الطبعة : دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان3/ 1336.

3التاريخ الصغير، البخاري 2/ 316.

4أسامي الضعفاء 111

5كشف الأستار عن زوائد البزار : نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1399 هـ - 1979 مص2071.

6الضعفاء والمتروكون ، النسائي 230.

7لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني،.3/558

8 الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي 334/4.

9 تهذيب الكمال في أسماء الرجال : يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين المزي ، تحقيق: د. بشار عواد معروف ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط1، 1980 – 1400 ،.11/263

و أحياناً يطلق ابن عدي لفظ النكارة على من هو لين الحديث وهنا صرح ابن عدي بقوله منكر الحديث .

قال عنه الذهبي في ميزانه (ليس بثقه وهذا الراوي كثرة المناكير عنده وأزداد عند ابن عدي) .

قال المزي : روى عنه النسائي وقال لا بأس به .

صالح بن عبد الله بن صالح مديني:

عنده مناكير حدثنا الجنيدي ، حدثنا البخاري قال صالح بن عبد الله بن صالح المديني عنده مناكير، وهو منكر الحديث.[1]

صالح بن عبد الله بن صالح، المدني.[2]

قال البخاري: منكر الحديث[3]. وقال: عنده مناكير.[4]

❖ وذكره أبو زرعة الرازي .[5]

صالح" بن عبد الله بن صالح العامري مولاهم المدني روى عن يعقوب بن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير وعنه إبراهيم بن المنذر الحزامي قلت ذكره ابن عدي ونقل عن البخاري أنه منكر الحديث.[6]

صالح بن عبد الله بن صالح المدني ، خرج له ابن ماجه ، قال البخاري: منكر الحديث ، قلت: ما روى عنه إلا إبراهيم بن المنذر الحزامي ، منكر الحديث.[7]

---

1 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 104/5.

2 التاريخ الكبير، البخاري 285/4.

3 التاريخ الكبير، البخاري 2829/4.التاريخ الصغير البخاري 2/ 320،الضعفاء الصغير، البخاري 167، التاريخ الصغير، البخاري ، 262/2، الجامع في الجرح والتعديل 389/1.

4 تهذيب التهذيب : أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، ط1، 1326هـ ، 4/396.

5أسامي الضعفاء ص152.

6 الجامع في الجرح والتعديل: السيد أبو المعاطي النّوري وآخرون /389.

7 ميزان الاعتدال ، الذهبي 296/2.

و أحياناً يطلق ابن عدي النكارة على مطلق التفرد .

لفظ منكر الحديث

أحمد بن كنانة : شامي، منكر الحديث ، وليس بالمعروف.

حدثنا طاهر بن علي بن ناصح الطبراني، حدثنا إبراهيم بن الوليد بن سلمة ، حدثنا أحمد بن كنانة ، عن مقسم ، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا ذهب الإيمان من الأرض وجد ببطن الأردن. قال الشيخ : وهذا حديث منكر.[1]

قال ابن عدي : منكر الحديث.

أحياناً يطلق ابن عدي النكارة على الراوي الكذاب لأن هذه الأحاديث التي رواها أحمد فهي مكذوبة.

أحمد بن إبراهيم بن موسى:

منكر الحديث وليس بمعروف، وروى عن مالك وعن غيره بمناكير[2]

أحمد بن إبراهيم بن موسى، عن مالك.

قال ابن حبان[3]: يروي عن مالك ما لم يحدث به قط ، لا تحل الرواية عنه على سبيل الاحتجاج به.

قال ابن حجر : وفيه جهالة ، أتى عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر بخبر: طلب العلم فريضة عل كل مسلم.[4]

قال ابن عدي: منكر الحديث.[5]

---

1 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 274/1.

2 المرجع السابق 294/1 .

3 المجروحين من المحدثين : ابن حبان تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية ، ط1، 1420 هـ - 2000 م 3/ 152.

4 لسان الميزان : ابن حجر العسقلاني ، 398/1.

5 ميزان الاعتدال ، الذهبي 80/1.

قال الشيخ : وهذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد ، ولا يرويه إلا أحمد بن إبراهيم بن موسى ، وهو غير معروف.[1]

كما قال الحافظ ابن حجر أحياناً يطلق لفظ المنكر لمطلق الجهالة وتفرد أحمد ابن ابراهيم بهذا الحديث و هذا الحديث لا أصل له من حديث بن عمر عن نافع عن مالك وليس بصحيح .

إبراهيم بن نافع أبو إسحاق الجلاب : أظنه بصريا منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء.[2]

ضعيف : قاله الدارقطني.[3]

قال أبو حاتم : كان يكذب كتبت عنه.[4]

إبراهيم بن نافع ، أبو إسحاق الجَلَّاب البصري : حدث عن ، مبارك بن فضالة، وعمر بن موسى الوجيهي، ومهدي بن ميمون، وروح بن مسافر، وعبد الله بن المبارك روى عنه : إبراهيم بن فهد البصري، وأحمد بن خالد بن يزيد الأبلي وغيرهما ، وفي حديثه نكارة .

إبراهيم بن سلم ، ابن أخي العلاء منكر الحديث ، ليس بمعروف حدثنا محمد بن خالد بن يزيد الراسبي، حدثنا إبراهيم بن سلم ابن أخي العلاء ، حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم بارك لأمتي في بكورها.[5]

---

1 ديوان الضعفاء ، الذهبي ص1.

2 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 431/1.

3 من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين 27/1.

4 لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني 1/ 373.

5 تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق 58/1.

قال الشيخ: هذا الحديث منكر من حديث يحيى القطان عن عبيد الله، وإنما يرويه عن عبيد الله محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني ، عن عبد الله.[1]

قال الدارقطني : ضعيف[2]

كتب عنه أبو حاتم وقال: لا بأس به، وكان حَدَّثَ عن عمر الوجيهي بأحاديث بواطيل.[3]

الرواة الذين أصبحت النكارة صفة لازمه لهم يضعفهم تضعيفاً شديد .

قال : لم أرى ، لإبراهيم بن نافع أوحش من هذه الأحاديث من جهة من رواة هو عنه لأنهى روى عن ضعاف مثال مقاتل بن سليمان و عمرو ابن موسى .

إبراهيم بن رستم بن مهران بن رستم المروروذي : ليس بمعروف منكر الحديث عن الثقات.

قال الدارقطني: مشهور وليس بالقوي.[4]

أحد الأئمة سمع: ابن أبي ذئب، وشعبة، وعنه : أحمد بن حنبل، ويوسف القطان، وغيرهما.

وثقه ابن معين ، وكان نبيلاً جليلاً ، قربه المأمون وعرض عليه القضاء فامتنع ، وكان قد تفقه على محمد بن الحسن .

توفي سنة عشر، ولم يرووا له في الكتب.[5]

حدثنا أحمد بن الحسين بن إسحاق الصوفي.[6]

---

1 الكامل في ضعفاء الرجال 434/1 .

2 موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله 49/1 .

3 الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة 256/2.

4 موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله 36/1. العلل الواردة في الأحاديث النبوية : أبو الحسن علي النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، الناشر: دار طيبة – الرياض، ط1، 1405 هـ - 1985م.

5تاريخ الإسلام ، الذهبي 24/5.

6 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 437/1.

سمع: أبا إبراهيم الترجماني ، وعبد الله بن عمر بن أبان.

وعنه: أبو بكر الشافعي ، وأبو حفص ابن الزيات.

ضعفه بعضهم، ولم يترك.

وقيل: مات في آخر سنة اثنتين.[1]

وثقه أبو عبد الله الحاكم وغيره، وبعضهم لينه.

توفي في آخر سنة اثنتين وثلاث مائة.

روى ابن بوش جزءاً من حديثه.

وقيل: توفي سنة ثلاث.[2]

أحياناً يطلق النكارة لمن هو كثير الوهم أو لمن يخطي كثيرا و قال غير ابن معين ثقة .

إسماعيل بن مخراق مديني :

حدثنا الجنيدي ، حدثنا البخاري قال: إسماعيل بن مخراق مديني منكر الحديث.

وسمعت ابن حماد يقول : قال البخاري مثله .

قال الشيخ : وإسماعيل بن مخراق هذا لا يوجد له من الرواية إلا اليسير.[3]

إسماعيل بن مخراق ، مديني.

منكر الحديث.[4]

بشر بن إبراهيم الأنصاري : منكر الحديث عن الثقات والأئمة.[5]

قال العقيلي : يروي عن الأوزاعي موضوعات.

وقال ابن حبان : روى عنه علي بن حرب كان يضع الحديث على الثقات.[6]

1تاريخ الإسلام ، الذهبي 59/7.

2سير أعلام النبلاء ، الذهبي 154/14.

3 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 523/1.

4التاريخ الكبير، البخاري 374/1.

5 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 167/2 .

6لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني 287/2.

ضعفه أبو حاتم ، وغيره.[1]

و أحياناً يطلق بن عدي لفظ المنكر على من يضع الحديث .

بشر بن عبيد أبو علي الدارسي :

منكر الحديث عن الأئمة.[2]

قال أبو حاتم : كتبت عنه في أيام سليمان بن حرب.

وقال الأزْديّ : كذّاب.[3]

بشار بن الحكم أبو بدر الضبي :

بصري منكر الحديث عن ثابت البناني وغيره. أرادك بالأخرى هيأك لها ثم لا يبالي أي واد سلكت.

قال الشيخ : وهذا حديث منكر بهذا الإسناد وبشير هذا وإن لم ينسب فإنما أخرجته فيمن اسمه بشير لأن هذا الحديث الذي رواه منكر عن الأعمش.[4]

قال أبو زُرعة الرازي : ضعيف الحديث ، يحدث عن ثابت مناكير.[5]

سمع ثابتا، عن أنس، قال النبي صلى الله عليه وسلم : يكفر الله بطهوره.

قاله لي محمد ، حدثنا معلى بن أسد ، سمع بشارا .[6]

أحياناً يطلق ابن عدي النكارة على تفرد الراوي الضعيف و أحاديثه عن ثابت إفرادات و أرجو أن لا بأس به .

بكير بن شهاب الدامغاني الحنظلي : منكر الحديث وأظنه ، يكنى أبا الحسن.[7]

1تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ،.4/1079

2 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 170/2.

3تاريخ الإسلام ، الذهبي 545/5.

4 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 184/2.

5الجامع في الجرح و التعديل : السيد أبو المعاطي النّوري و آخرون الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان ، ط1، 1412 1412 هـ - 1992 م ،.1/100

6التاريخ الكبير ، للبخاري 129/2.

7 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 204/2.

بكير ابن شهاب الدامغاني منكر الحديث من الثامنة تمييز.[1]

قال عبد الله بن أحمد: قلت له (يعني لأبيه) : شيخ روى عنه أبو عصام ، يقال له بكير الدامغاني، يحدث عن ابن سيرين؟ قال: لا أعرفه.

قال أبو عبد الرحمن : سألت بعض أهل الدامغان ، عن بكير هذا ، فقال :كان رجلاً عابدًا منقطعًا عن الناس[2]. العلل (1458) .

تاريخ الإسلام ت بشار (4/ 318)

فقديم، عراقي صدوق،

ثابت بن زهير أبو زهير بصري :

حدثنا الجنيدي ، حدثنا البخاري قال ثابت أبو زهير ويقال ابن زهير عن الحسن ونافع منكر الحديث سمع منه موسى البصري ، وهو موسى بن إسماعيل التبوذكي.

سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري مثله إلى قوله منكر الحديث[3] بصري.

قال البخاري : منكر الحديث.

وقال ابن عدي : يخالف الثقات في المتن والسند.

محمد بن عبيد بن حساب ، حدثنا ثابت بن زهير، عن نافع، عن ابن عمر – أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في التشهد: بسم الله خير الاسماء ، وكان ابن عمر يفعله ، رواه جماعة عن نافع.

موقوف.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني وغيره : منكر الحديث.

---

1 تقريب التهذيب : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عوامة ، الناشر: دار الرشيد – سوريا ط1، 1986 - 1406 ص127.

2 موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله: جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري وآخرون ، دار النشر: عالم الكتب ، ط1، 1417 هـ / 1997 م.1/166

3 الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي 295/2.

وله عن الحسن وغيره .[1]

ثابت بن زهير[2]. منكر الحديث، ضعيف .[3]

قال البخاري[4] : منكر الحديث .[5]

وذكره أبو زرعة الرازي.[6]

وقال النسائي : ليس بثقة .[7]

وقال الدارقطني : منكر الحديث .[8]

المبحث الثالث

مسلك بعض المتقدمين والمتأخرين في المنكر

مسلك المتأخرين:

المنكر: هو الحديث الذي يتفرد به الراوي مطلقاً:[9]

أي: "مطلق التفرد": نسب جمهور المتأخرين إلى الحافظ البرديجي (301 هـ) هذا القول مستدلين على ذلك من قوله في معنى المنكر:" أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه عنه ولا من وجه آخر" .[10]

---

1 ميزان الاعتدال ، الذهبي 364/1.

2 معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى ص 28

3السنن الكبرى ، النسائي 2/ 143.

4التاريخ الكبير، البخاري ، 2064/2، و التاريخ الصغير، للبخاري 189/2، و الضعفاء الصغير، للبخاري 44.

5الجامع في الجرح والتعديل : السيد أبو المعاطي النّوري و آخرون . 1/116

6 في أسامي الضعفاء43.

7 الضعفاء والمتروكون ، النسائي ص95.

8الضعفاء والمتروكون ص138.

9 الشاذ والمنكر وزيادة الثقة موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص50.

10 مقدمة ابن الصلاح ص80 .

هكذا فهم ابن الصلاح كلام البرديجي هذا، فقال بعد أن نقل النص: " وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث. "[1]

وقال الحافظ العراقي:

والمنكر الفرد كذا البرديجي ... أطلق والصواب في التخريج.[2]

وقال السيوطي[3]: "وَصفَ الذهبي في "الميزان" عدة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها منكرة ، بل وفي الصحيحين أيضاً، وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث فضلاً عن بطلانه".[4]

وقال أبو حاتم في العلل: " الحديث باطل بهذا الإسناد ".

إذن فالمنكر عند البرديجي لا يعني مجرد التفرد بل الخطأ الذي يقع في الحديث.[5]

ومع أننا نتحفظ على قوله هذا ، بل وعلى قول أبي حاتم الرازي ببطلان إسناده ، لكون الحديث مخرج بهذا الإسناد في الصحيحين، لكن هذا لا يمنع أن يكون عالم مثل أبي حاتم الرازي يعتقد ببطلان إسناده، ومتابعة البرديجي له والحكم عليه بالنكارة .[6]

أما قول الحافظ ابن حجر:" هذا مما ينبغي التيقظ له فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده" .[7]

---

1 الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص50 ، مقدمة ابن الصلاح ص 155/2 .

2 الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص50 ، فتح المغيث للسخاوي222/1.

3الحاوي للفتاوي210/2 ،

4الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص51.

5الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص52.

6العلل ، ابن أبي حاتم ، 454/1 .

7الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص52. ، النكت 674/2.

قال ابن رجب: "وهذا الكلام يدل على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك" .[1]

كذلك قال ابن حجر العسقلاني في أكثر من موضع: أن المتقدمين يقبلون تفرد الثقة؟ وهو القائل:" المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له "، بل وحتى على رأيه هو في كون الصدوق يقبل تفرده-كما مر-فقد ناقض نفسه إذ قال:" فالصدوق إذا تفرد بشيءٍ لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن فهذا أحد قسمي الشاذ ... " .[2]

وهكذا تحصل أن قول من يقول إنّ المتقدمين يطلقون النكارة على مجرد التفرد ، هو قول ضعيف والصواب هو ما قدمناه من كونهم يلحظون سلامة الحديث أولاً، وهل هو محفوظ أو لا؟.

ويؤيد هذا أنّ الخطيب البغدادي بوّب باباً سماه : "باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث" .[3]

فالقول إن المنكر هو: "ما انفرد به الراوي هو قول منقوض بالأفراد الصحيحة" .[4]

الصحيحة" .[4]

وقال السخاوي : في تعريف المنكر عند البرديجي : " وهو الذي لا يعرف متنه من قال أبو حاتم : هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا وهو المعروف.[5]

المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع ، والخامس ، فمن فحش غلطه ، أو كثرت غفلته ، أو ظهر فسقه ، فحديثه منكر.[1]

1الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين ص53 ، شرح العلل2/ 656.

2النكت2/ 674.

3الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي ص140.

4الاقتراح، ابن دقيق العيد ص198.

5 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ،ابن حجر العسقلاني ، 214/1.

المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع ، والخامس ، فمن فحش غلطه ، أو كثرت غفلته ، أو ظهر فسقه ، فحديثه منكر.[2]

وقال السيوطي في تدريب الراوي : " قد علم مما تقدم بل من تصريح كلام ابن الصلاح أن الشاذ والمنكر بمعنى ، وقال شيخ الإسلام : إن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف ، قال: وقد غفل من سوى بينهما .

قلت: ونرى أن المنكر عند المتقدمين يطلق على كل ما هو مستنكر من الأخبار سواء كانت من رواية ضعيف، أو من رواية متروك الحديث فيما يرويه من الأحاديث الواهية ، كما أنهم أحيانا يطلقون ذلك على المستنكر من الخطأ أو الوهم مما قد يقع فيه الثقات.[3]

وأن لفظ النكارة عند المتقدمين يختلف عن المتأخرين، فإنهم يعتبرون الحديث المنكر هو الذي رواه الضعيف مخالفا للثقة، وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ عندهم، وهذا بخلاف النقاد المتقدمين، فإنهم يطلقون النكارة على كل ما هو مستنكر من الأخبار سواء كانت من رواية ضعيف، أو متروك الحديث فيما يرويه من الأحاديث الواهية، كما أنهم أحيانا يطلقون ذلك على المستنكر من الخطأ أو الوهم مما قد يقع فيه الثقات.[4]

ومما أكثر الكلام حوله إطلاق الإمام أحمد لفظ المنكر، فقد ذهب جمع من أهل العلم المتأخرين والمعاصرين على أن النكارة عند الإمام أحمد على مجرد التفرد.

قال: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له.

ويتضح قول الحافظ أكثر في "النكت" قال: فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون التفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده.[5]

---

1 نزهة النظر ،ابن حجر ، 225/1.

2 نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، ت الرحيلي 225/1

3 منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل ، 268.

4 منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل ، 273.

5 الجامع لعلوم الإمام أحمد – علل الحديث 14/ 20 .

الخاتمة

الحمد لله بداً وانتهاء والصلاة والسلام على صفوة خلقه محمد بن عبد الله النبي الأمي وعلى آله وصحبه وبعد :

فالآن قد هذا البحث مداه الذي أملته، أرى أن أقدم جملة من النتائج التي توصلت اليها من خلاله فأقول وبالله التوفيق

أولاً: يعد العلامة الامام بن عدي الجرجاني من أحد أجلة علماء الحديث النبوي وعلومه في عصره ساعده ذلك على نشأته في أسرة علمية برز منها علماء الحديث وقد أخذ العلم من فطاحل علماء عصره

ثانياً: قد أطلق بن عدي لفظ النكارة على تفرد الراوي الضعيف.

ثالثاً: لفظ النكارة عند ابن عدي أحياناً يقصد به من هو كثير الوهم أو يخطئ كثيراً وكذلك يقصد به الراوي الشاذ والراوي المجهول .

رابعاً: لفظ النكارة يقصد به بن عدي مطلق التفرد أو لين الحديث .

خامساً: أطلق المتأخرين النكارة على مطلق التفرد أو الشذوذ.

التوصيات:

توصي الباحثة بالتالي :

أولاً: الاهتمام بمؤلفات بن عدي الجرجاني وذلك بتحقيق ونشر ما بقي منها مخطوطاً إلى اليوم وإعادة طبع وتحقيق كتبه المطبوعة قديماً دون تحقيق

ثانياً: تشجيع الدراسات على كتاب الكامل لابن عدي لمعرفة اصطلاحات علوم الحديث والوقوف عليها عندها.

المصادر والمراجع

الاقتراح في بيان الاصطلاح: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

الألفاظ المصرحة بلفظ النكارة وصلتها بمنكر الحديث، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي الناشر: منشور في مجلة كلية العلوم الإنسانية والاقتصادية في جامعة الأنبار/ العدد6/ 2005م .

أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة:1402هـ/1982م.

أقوال الإمام الترمذي قي الرجال، د. عداب بن محمود الحمش، الناشر: دار الفتح للدراسات والنشر، الأردن، عمان، ط1، 1423-2003م.

البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: على شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408، هـ - 1988م.

التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط1، 1432 هـ - 2011 م.

الجامع في الجرح والتعديل: السيد أبو المعاطي النّوري وآخرون، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1412 هـ 1992 م.

الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباي – الهند، ط1، 1408 هـ - 1988 م

الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث: أبو عبد الله أحمد بن حنبل: إبراهيم النحاس، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، ط1، 1430هـ - 2009 م.

الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت ط1، 1271 هـ - 1952 م.

الحاوي للفتاوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان عام النشر: 1424 هـ - 2004 م.

السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين: أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1426 هـ - 2005 م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ - 1987م.

الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، ط1، 1426هـ/2005مـ.

الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م.

الضعفاء والمتروكون: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني. تحقيق: عبد الرحيم محمد القشيري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب ط1، 1396هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، ط1، 1405 هـ - 1985م.

الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ - 1997م.

الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، أبو البقاء الحنفي ، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب ،ط1، 1396هـ .

المحكم والمحيط الأعظم : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي تحقيق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1، 1421 هـ - 2000 م .

المغني في الضعفاء : شمس الدين بن قَايْماز الذهبي ، تحقيق : نور الدين عتر .

النكت على مقدمة ابن الصلاح : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج ، الناشر: أضواء السلف – الرياض ، ط1 ، 1419هـ - 1998م .

تاريخ الإسلام : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي تحقيق : الدكتور بشار عوّاد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، ط1، 2003 م .

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين : أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن البغدادي المعروف بـ ابن شاهين ، تحقيق : عبد الرحيم محمد أحمد القشقري ، الناشر: ط1، 1409هـ/1989م .

تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي : عُبَيْد الله بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين ابن الفرّاء، أبو القاسم بن أبي الفرج بن أَبِي خازم ابْن القاضي أَبِي يَعْلَى البغدادي، الحنبلي ، دراسة وتحقيق : دشادي بن محمد بن سالم آل نعمان ، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن ، ط1 ، 1432 هـ - 2011 م .

تهذيب التهذيب : أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ،ط1، 1326هـ .

تهذيب الكمال في أسماء الرجال : يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين المزي ، تحقيق: د. بشار عواد معروف ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط1، 1400 – 1980 .

تقريب التهذيب : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عوامة ، الناشر: دار الرشيد – سوريا ط1، 1406 - 1986.

ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري ، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة ، ط2، 1387 هـ - 1967م.

سؤالات الحاكم للدارقطني : أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض ،ط1، 1404 – 1984.

سير أعلام النبلاء : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: 1427هـ-2006م

شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن إبراهيم العراقي ، تحقيق : عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 1423هـ - 2002 م .

شرح علل الترمذي : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، تحقيق : نور الدين عتر الناشر دار السلام للطباعة و النشر والتوزيع والترجمة ، ط3، 1436هـ - 2016م

طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها : أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني ، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط2، 1412 – 1992 .

طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني ، الناشر: المكتب الإسلامي ، ط2، 1406 هـ - 1986.

عون المعبود وحاشية ابن القيم ، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، العظيم آبادي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط2، 1415 هـ .

فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379 رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي .

فتح المغيث بشرح الفية الحديث : شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق: علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة – مصر ، ط1، 1424هـ / 2003م .

كشف الأستار عن زوائد البزار : نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1، 1399 هـ - 1979 م .

كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري : محمد الخضر الجكني الشنقيطي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1415،1 هـ - 1995 م .

لسان الميزان أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط2، 1390هـ /1971م

معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى : نجم عبد الرحمن خلف ، الناشر: دَارُ الراية للنشر والتوزيع ، ط1، 1409 هـ - 1989 م .

مقدمة ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو ، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، تحقيق : نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر- سوريا،دار الفكر المعاصر – بيروت ، 1406هـ - 1986م .

منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها: أبو بكر كافي ، الناشر : دار ابن حزم بيروت ،ط1، 1422 هـ / 2000 م .

منهج البخاري في الجرح والتعديل، محمد حوى ، دار النور المبين للدراسات والنشر .

مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العِلَّل : أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي الناشر: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، ط1 ، 2011 م - 1432 م .

منهج النقد في علوم الحديث : الدكتور نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية ، ط3، 1401 هـ -1981م .

موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله : مجموعة من المؤلفين محمد مهدي المسلمي وآخرون ، ط1، 2001 م ، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان .

موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله : محمد مهدي المسلمي ، وآخرون ، ط1،2001 م الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان .

موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله: جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري وآخرون ، دار النشر: عالم الكتب ، ط1، 1417 هـ / 1997 م .